الأمم المتحدة

A/HRC/11/18*

Distr.: General

5 October 2009

الجمعية العامة

Arabic

Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية عشرة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

بنغلاديش

المحتويات

مقدمة	1-4	3
أولاً - موجز وقائع عملية الاستعراض	5-93	3
ألف - عرض مقدم من الدولة موضع الاستعراض	5-23	3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض	24-93	7
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	94-96	22
المرفق		
تشكيلة الوفد		29

مقدمة

1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والمنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007 دورته الرابعة خلال الفترة من 2 إلى 13 شباط/فبراير 2009. وأُجري الاستعراض المتعلق ببنغلاديش في الجلسة الرابعة المعقودة في 3 شباط/فبراير 2009. ورأست وفد بنغلاديش معالي الدكتورة ديبو موني، وزيرة الخارجية. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في 5 شباط/فبراير 2009، اعتمد الفرق العامل هذا التقرير عن بنغلاديش.

2- وفي 8 أيلول/سبتمبر 2008، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التاليين (المجموعة الثلاثية) لتيسير عملية الاستعراض المتعلق ببنغلاديش: الأرجنتين، ومصر، والفلبين.

3- ووفقا للفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق ببنغلاديش:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي مقدم وفقا للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/4/BGD/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/4/BGD/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/4/BGD/3).

4- وأحيلت إلى بنغلاديش عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة بالأسئلة التي أعدتها مسبقا الجمهورية التشيكية، ولاتفيا، وليختنشتاين، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والدانمرك، ألمانيا. وهذه الأسئلة متاحة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز وقائع عملية الاستعراض

ألف - عرض مقدم من الدولة موضع الاستعراض

5- في الجلسة الرابعة المعقودة في 3 شباط/فبراير 2009، أدلت معالي الدكتورة ديبو موني، وزيرة الخارجية، ببيان افتتاحي. ويبرز وجودها أثناء الاستعراض الدوري الشامل في أول زيارة خارجية تقوم بها بصفتها وزيرة للخارجية في الحكومة المنتخبة حديثاً مدى الأهمية التي توليها حكومتها للضمانات المقدمة بعدم إمكانية انتهاك الحقوق الأساسية التي ينص عليها دستور بنغلاديش.

6- وأبرزت معالي الوزيرة التطورات المهمة التي طرأت منذ عرض التقرير الوطني، وبخاصة رفع حالة الطوارئ وعقد انتخابات برلمانية حرة وعادلة في البلد.

وقد شهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2008 التي عُقدت تحت إشراف حكومة انتقالية غير حزبية مشاركة عدد من الناخبين لم يسبق له مثيل. وللمرة الأولى، ذهب إلى صناديق الاقتراع عدد من النساء أكبر من عدد الرجال. وأشاد المراقبون من الداخل والخارج دون تحفظ بالعملية الانتخابية ونتائجها. وقد رُفعت حالة الطوارئ قبل الانتخابات بأسابيع، مما أسفر عن الاستعادة الكاملة للحقوق الأساسية.

7- ووجهت بنغلاديش الشكر إلى المجتمع الدولي على دعمه للتحول الديمقراطي للبلد. وقد فاز في الانتخابات بهامش ضخم التحالف الكبير بقيادة ائتلاف أوامي، وكان بيانه الانتخابي واضحا بشأن قضية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث ذكر أن بنغلاديش لن تألو جهداً لبلوغ هذا الهدف.

8- وقد جاء التقرير الوطني نتيجة لمشاورات واسعة مع ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة، وكانت المشاورات مع المجتمع المدني مثمرة للغاية، حيث إن منطلقاتها ساعدت على تشكيل مواقف الحكومة بشأن مجموعة من القضايا.

9- وأُبرز عدد من الإصلاحات المؤسسية التي جرت لتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، بما في ذلك فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

10- وجرت الإشارة إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام 2008، وهي هيئة تتألف من ثلاثة أعضاء برئاسة القاضي السابق للمحكمة العليا، وتضم في عضويتها سيدة مرموقة من المجتمع المدني وممثلا عن أحد مجتمعات الأقليات. وقد مُكنت اللجنة من تلقي الادعاءات الموجهة من أي فرد أو جماعة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، ورصد الوضع العام المتعلق بحقوق الإنسان في البلد، وإصدار التوصيات الملائمة.

11- وأكملت اللجنة الانتخابية التي أعيد تشكيلها تسجيل 80 مليون ناخب، مع إضافة صورة وإدراج سمات تحديد الهوية، وأعيد صوغ النظام الداخلي للجنة مكافحة الفساد. وسوف تضمن بنغلاديش الاستقلال لسير هذه المؤسسات، وسوف تتقيد بتعهداتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسوف تقدم الفاسدين إلى العدالة.

12- وأكد الوفد أن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أهمية بالغة. فالقضاء على الفقر هو الأولوية القصوى للحكومة، وقد خُصص أكثر من نصف الميزانية للأنشطة المتعلقة بالحد من الفقر. ونتيجة لهذه الجهود، انخفض الفقر انخفاضا شديدا. ويجري التحدث كثيرا عن بنغلاديش لما تتبعه من أفضل الممارسات في برامج شبكة الأمان الاجتماعي، ولدى الحكومة خطط للمضي في توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي، وبخاصة لمكافحة تأثير الأزمة المالية العالمية. وأُبرز أيضا تأكيد الحكومة على التعليم: وقد تلقى قطاع التعليم أكبر حصة منفردة، نحو 15 في المائة، من الميزانية السنوية.

13- وأعربت بنغلاديش عن تعهدها بتحقيق الأمن الغذائي للجميع، مؤكدةً أنها تمكنت من احتواء تأثير أزمة الغذاء العالمية، ومبرزةً استراتيجيتها الرامية إلى مواصلة خفض أسعار الأغذية بزيادة الإنتاج المحلي، وضمان زيادة فرص الوصول إلى لوازم الإنتاج الزراعي التي من شأنها تحسين إنتاجية المزارعين ودخلهم.

14- ولاحظ الوفد اعتزام الحكومة إجراء إصلاح شامل للشرطة. ويجري اتخاذ خطوات لتحديث وتحسين قانون الشرطة لعام 1961. وينص مشروع قرار أُعد من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة على مدونات لقواعد السلوك من أجل الشرطة، مع التركيز على نحو خاص على دعم حقوق الإنسان أثناء الاضطلاع بواجبات العمل، وعلى مبادئ توجيهية جنسانية لمعاملة النساء والأطفال. ويجري إنشاء مركز لدعم الضحايا، ووحدة لتحليل المعلومات الجنائية.

15- ومن بين أهم أهداف الحكومة في ميدان حقوق الإنسان، تقديم مرتكبي أكثر جرائم حقوق الإنسان قسوة أثناء حرب التحرير الوطني إلى العدالة. وقد سبق أن ذكرت الشيخة حسينة، رئيسة الوزراء، أن بنغلاديش سوف تسعى إلى مساعدة الأمم المتحدة على ضمان تلبية الآليات المعتمدة للمحاكمات المقترح إخضاع الجناة لها للمعايير الدولية وحفاظها على مبادئ العدل الأساسية. وقد أقر البرلمان قرارا بالإجماع لعقد محاكمة للجناة، وللضحايا أن يتوقعوا الحصول على انتصاف. وتتعهد بنغلاديش بإعادة النظر في ثقافة الإفلات من العقاب التي نالت من مجالات أخرى من حياتها الوطنية. وتعتزم الحكومة إحياء الإجراءات القانونية الواجبة، والقضاء على الطرائق والأهداف الخارجة عن نطاق القضاء، وتعزيز الانسجام السياسي والمصالحة.

16- وفيما يتعلق بحالة الفئات المحددة، أشار الوفد إلى أن النساء في بنغلاديش يتزايد تقلدهم للأدوار القيادية على كل من الصعيدين الوطني والمحلي، وأن التركيز الرئيسي ينصب على القضاء على التفاوتات بين الجنسين في مجالات القانون، والاقتصاديات، والسياسات، والأسرة. وقد تولت لجنة وزارية تنسيق تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتُّخذت إجراءات صارمة لوقف العنف ضد المرأة، وأنشئت مراكز جامعة لمعالجة الأزمات في جميع الأقسام الستة من أجل ضحايا العنف، وفرت للضحايا العلاج الطبي العاجل، مساعدة الشرطة، والمساعدة القضائية، ومرافق للإيواء.

17- وقدم الوفد معلومات عن التعديلات التي أُدخلت مؤخراً على قانون المواطنة. فوفقا لقانون المواطنة البنغلاديشي (المعدل) لعام 2008، أصبح يحق الآن للأطفال المولودين من امرأة بنغلاديشية متزوجة من شخص غير بنغلاديشي الحصول على الجنسية البنغلاديشية. وأشار الوفد أيضا إلى التدابير الخاصة المتخذة للتصدي لتأنيث الفقر، بما في ذلك برنامج النهوض بالفئات الضعيفة الذي يشمل جميع أنحاء البلد، ويغطي قرابة ٧٥٠ ٠٠٠ امرأة ريفية فقيرة.

18- وفيما يتعلق بالأطفال، جرت الإشارة إلى خطة العمل الوطنية لمكافحة الإيذاء الجنسي للأطفال واستغلالهم بما في ذلك الاتجار بهم، وإلى السياسة الاجتماعية الوطنية المتعلقة بالنماذج البديلة لرعاية الأطفال وحمايتهم، اللتين من شأنهما مواءمة القوانين الوطنية المتعلقة بقضاء الأحداث مع اتفاقية حقوق الطفل. وقد قضت بنغلاديش على عمل الأطفال في قطاع الملابس الجاهزة، وغدا هذا حالة مشهودة يمكن تكرارها على الصعيد العالمي.

19- ومن بين التدابير الحكومية الرامية إلى النهوض بفئات الأقليات الدينية والعرقية، أنشئت وزارة منفصلة للمجتمعات القبلية المقيمة في أقاليم تلال تشيتاغونغ. وعُهد إليها بدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية لسكان منطقة التلال.

20- وأولت بنغلاديش العناية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فأنشئت ٤٦ مركزاً للتنسيق في الوزارات والإدارات الحكومية للتصدي لقضايا الإعاقة.

21- واضطلعت وسائط الإعلام المكتوبة والإلكترونية بدور في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين. ويشهد وجود 544 جريدة يومية، و357 مجلة وجريدة أسبوعية و62 نصف شهرية و93 شهرية على حيوية وسائط الإعلام المطبوعة.

22- واعترفت بنغلاديش بأن مساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني وفي تعزيز وحماية حقوق الإنسان تستحق الإشادة. فقد كانت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية علامة بارزة على ساحة التنمية في بنغلاديش. ونُفذت أنشطة منسقة في مجالات مثل التنمية الزراعية والريفية، والهياكل الأساسية المادية، والرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة، والتعليم الابتدائي والثانوي، والحماية البيئية.

23- ولاحظت بنغلاديش وجود العديد من الممارسات التمييزية والتعسفية الراسخة في نظمها الاجتماعية وتقاليدها القديمة العهد. وينبع العديد من هذه النظم والتقاليد من الفقر وعدم وجود تنمية حقيقية. ولعل حلها يستلزم وقتاً، بل إنه سيستلزم وقتاً. غير أنه سيجري التصدي لها. وقد بدأت بنغلاديش تسير على مسار الإدماج بالسعي إلى ضمان الحق في الغذاء، والحق في المعرفة، والحق في الأمن، والحق في التصويت وكذلك الحق في إنهاء كل أعمال التعسف التي يتعرض لها شعبها.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض

24- أثناء الحوار التفاعلي، أدلى 48 وفداً ببيانات. ونُشرت على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل حين توافرها بيانات إضافية لـ 26 وفداً لم يتسن الإدلاء بها أثناء الحوار نظرا لضيق الوقت*.

25- وهنأ عدد من الوفود وفد بنغلاديش على عرضه الشامل للتقرير الوطني، مع ما قدمه من معلومات مفيدة عن إنجازات البلد وتحدياته. وأكد عدد من الوفود على أن بنغلاديش استعانت بأصحاب المصلحة ذوي الصلة في إعداد التقرير الوطني. ورحبت الوفود بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2008، التي عُهد إليها

بجملة أمور من بينها تلقي الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، واستعراض الحالة الشاملة لحقوق الإنسان في البلد. كما أشيد ببنغلاديش لكونها طرفاً في معظم الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولما أعدته من مخططات الائتمان الصغير.

26- ورحب عدد من الوفود بالنجاح في عقد انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في عام 2008، وتشكيل حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، وقد برهن هذان الحدثان عن إيمان بنغلاديش الثابت بالديمقراطية، وأشادا بعودة سيادة الديمقراطية، وشكلا عنصرا أساسيا من عناصر التحول الديمقراطي.

27- ورحب عدد من الوفود بالتقدم الكبير المحرز في مجال التعليم الابتدائي الذي أصبح إلزامياً ومجانياً. كما أن الكتب المدرسية مجانية. وبلغت نسبة المخصصات السنوية للتعليم 15 في المائة من الميزانية العامة، مع تحقيق مكاسب هائلة في معدل الالتحاق الصافي العالي والنسبة الإيجابية لالتحاق الفتيات إلى الفتيان بالتعليم. وأُشيد ببنغلاديش لتحقيقها الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ولخفض معدلات تسرب الفتيات من التعليم.

28- ورحب عدد من الوفود بالتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان، على الرغم من التحديات الكبرى التي تواجهها بنغلاديش، وهي واحد من البلدان التي تتمتع بأعلى كثافة سكانية، بسبب الصعوبات الاقتصادية والبيئية.

29- وأوصت الجزائر بنغلاديش بمواصلة ما تبذله من جهود داخل مجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة تغير المناخ وحقوق الإنسان. ولاحظت الجزائر الجهود الضخمة المبذولة من أجل حقوق المرأة، واستفسرت عن التحديات المواجَهة والتدابير المتَّخذة للتغلب على المصاعب التي تقوض إعمال حقوق المرأة. وأوصت الجزائر بأن تواصل بنغلاديش، بمساعدة المجتمع الدولي وبالتعاون معه، ما تبذله من جهود لإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة بصفتها شريحة هامة من شرائح المجتمع التي يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في تنمية البلد. ورحبت الجزائر بالجهود الكبرى المبذولة من أجل الحد من الفقر وتحسين المستويات المعيشية. وأوصت بأن تواصل بنغلاديش، بمساعدة المجتمع الدولي وبالتعاون معه، ما تبذله من جهود، بالرغم من القيود التي تواجهها، لمكافحة الفقر، ولا سيما بين النساء، بما في ذلك الفقر المادي وغير المادي (من حيث الاستبعاد).

30- وأشادت الإمارات العربية المتحدة بالجهود التي تبذلها بنغلاديش لتوفير الإطار التشريعي اللازم لحماية حقوق الإنسان المتأصلة في الدستور والقوانين الوطنية، عن طريق إيلاء الاعتبار الكامل للصكوك الدولية. كما أشادت ببنغلاديش لما اتخذته من خطوات لتعزيز الحق في التعليم، وطلبت مزيداً من الإيضاحات بشأن مبادرة التعليم غير الرسمي.

31- وشددت كوبا على تعهد بنغلاديش الجاد بحقوق الإنسان، وعلى الجهود الضخمة المبذولة لمكافحة الجوع والفقر، وتأمين الاحتياجات الأساسية، وبخاصة في مجالات الغذاء، والإسكان، والتعليم، والصحة، ولا سيما في أوقات الأزمات المالية. وأبرزت كوبا الأولوية الممنوحة لحقوق المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والأهمية الممنوحة لحقوق الطفل. وأوصت بنغلاديش بمواصلة (أ) جهودها الإيجابية الرامية إلى تعزيز وحماية الحق في التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات، و(ب) جهودها الإيجابية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة.

32- وأشادت المملكة العربية السعودية بالأنشطة العديدة الجديدة التي تجريها الحكومة لإصلاح الدستور ومراجعة القوانين الوطنية لجعلها متوائمة مع الصكوك الدولية. وذكرت أن حملات التلقيح قد جرت بنجاح، مما قلص معدلات وفيات الأطفال والرضع. وأوصت بنغلاديش (أ) بأن تواصل تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي اعتمدتها في عام 2005 للقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بغية الحد من الفقر، وبخاصة في المناطق المعزولة، و(ب) بأن تواصل العمل مع الأطراف المعنية على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة لتحسين الحالة الصحية، ولا سيما تعزيز صحة المرأة أثناء الحمل وفي فترة الرعاية بعد الولادة.

33- ولاحظت فنزويلا أن أكثر من 60 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في بنغلاديش، واعترفت بالجهود المبذولة للحد من الفقر. وشجعت بنغلاديش على ألا تدخر جهداً في سبيل تعزيز برامج الحماية والمساعدة الاجتماعيتين، وبخاصة برامج تحويل الغذاء، والبرامج الإنمائية لصالح الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء الفقيرات، وبرامج الائتمانات الصغيرة التي أدت إلى نتائج إيجابية لصالح هذه الشريحة من المجتمع. وطلبت فنزويلا مزيداً من المعلومات عن استراتيجية الحد من الفقر في المناطق النائية في بنغلاديش، التي ينبغي أن تأخذ في الحسبان تأثير الأزمتين والغذائية والمالية الدوليتين.

34- واعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن بنغلاديش أحرزت تقدماً كبيراً في ميدان حقوق الإنسان، وشمل ذلك الأمن القومي، والتنمية، والتعليم. وأوصت بنغلاديش (أ) بأن تعزز وتواصل تبادل الخبرات وتعزيز دور المرأة في القيادات الوطنية، و(ب) بأن تنهض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وفقاً لمستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد عن طريق المواءمة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

35- وهنأت نيكاراغوا بنغلاديش على إصرارها الشديد على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، وامتثالها للتعهدات الطوعية التي قطعتها على نفسها أمام مجلس حقوق الإنسان. وقد جرت إصلاحات مؤسسية مكّنت الإدارة الحكومية من إبداء المزيد من الفعالية في تعزيز حقوق الإنسان. واستفسرت عما إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنشئ وفقاً لمبادئ باريس، وأوصت، إن لم يكن الأمر كذلك، بأن تضع بنغلاديش هذه المبادئ في اعتبارها لدى إنشاء اللجنة، بغية ضمان استقلالها التام في مباشرة وظائفها.

36- وذكرت سنغافورة أن الحكومة الجديدة تتعهد بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان. وأشادت سنغافورة بما جرى مؤخرا من سن و/أو تعديل للتشريعات المحلية ذات الصلة. وقالت إن بنغلاديش كانت محقة في التركيز على التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه، وعلى تمكين المرأة وحقوق الطفل. وأوصت سنغافورة بأن تواصل الحكومة التركيز على هذه المجالات. وأشادت بالدور القيم الذي يضطلع به العديد من المنظمات غير الحكومية والمشاريع الاجتماعية المبتكرة في المساهمة في تحسين حياة الملايين من الناس.

37- ورحبت فرنسا برفع حالة الطوارئ، وبالإصلاحات البناءة الجارية. وسألت عما يلي: (أ) متى تعتزم بنغلاديش الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وتنفيذها؛ و(ب) ما هي التدابير المعتزمة لتنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق المرأة بفعالية، ولا سيما القوانين المتصلة بمنع العنف، والزواج دون سن الزواج، وممارسة الموت حرقا بسبب المهر؛ و(ج) ما هي التدابير الجاري اتخاذها لإلغاء عمل الأطفال وتنفيذ خطة العمل الوطنية ذات الصلة. وقامت فرنسا (أ) بدعوة بنغلاديش إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛ و(ب) بالتشجيع بشدة على إلغاء عقوبة الإعدام، ولحين اتخاذ هذا القرار، اعتماد وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام؛ و(ج) بالتوصية بسحب كافة التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

38- وسلمت البرازيل بأهمية المبادرات الرامية إلى حماية الأطفال والنساء، والإجراءات الإيجابية المتخذة لضمان وصول الأقليات العرقية إلى التعليم والتعيين الحكومي. وقد كان التخفيف من حدة الفقر أولوية لبنغلاديش. وطلبت البرازيل معلومات عن اعتماد نهج شامل في التصدي للعنف ضد النساء، وعن التدابير التي تكفل الأمن للأقليات والمجتمعات المحلية العرقية. وأوصت البرازيل (أ) بمراعاة قرار مجلس حقوق الإنسان 9/12 المعنون "أهداف حقوق الإنسان"، والتصديق على اتفاقية سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؛ و(ب) بمراعاة قرار الجمعية العامة 62/149 بشأن اعتماد وقف اختياري لتوقيع عقوبة الإعدام، بغية إلغاء هذه العقوبة؛ و(ج) مراعاة أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتخاذ المزيد من التدابير لمنح جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العقوبة البدنية، ورفع سن المسؤولية الجنائية؛ و(د) النظر بإيجابية في طلب الزيادة المقدم من المقرر الخاص المعني بالإعدام بإجراءات موجزة.

39- ولاحظت ماليزيا إصلاح اللجنة الانتخابية، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، والتقدم المهم المحرز في إعمال الحق في الغذاء ومكافحة الفقر. وقامت ماليزيا (أ) بتوصية بنغلاديش بتقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها في هذا المجال مع البلدان النامية الأخرى. وأثنت ماليزيا على الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وشجعتها الجهود الجادة المبذولة لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال؛ و(ب) أوصت بنغلاديش بمضاعفة جهودها وتخصيص المزيد من الموارد في هذا المجال، وبخاصة عن طريق زيادة تمكين المرأة، وتوعية الجماهير، والتثقيف والتدريب، وكذلك بزيادة اليقظة والرصد من جانب السلطات المختصة.

40- وقالت باكستان إن نقاط القوة في المجتمع البنغلاديشي تتضمن الالتزام بالتعددية، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وأضافت أن

بنغلاديش تستحق التقدير على سياستها الوطنية للنهوض بالمرأة، ووسائط الإعلام والمجتمع المدني المفعمين بالحيوية. وقد أدى جهازها القضائي دورا مهما في مجال حقوق الإنسان. ورحبت باكستان بالإجراءات المهمة المتخذة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذكرت أن رؤية الحكومة المنتخبة حديثاً تستلزم دعما دوليا، وبخاصة في سبيل مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ.

41- ورحبت شيلي بالجهود التي تبذلها بنغلاديش لتعزيز حقوق الإنسان. وذكرت أن بنغلاديش لم تصدق على البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقدمت شيلي إلى بنغلاديش (أ) توصية بالنظر في القيام بذلك. وسألت شيلي عن متابعة النداء الذي أطلقته لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لاعتماد نهج شامل تجاه مكافحة العنف ضد المرأة والقضاء عليه. ولاحظت شيلي أن لجنة حقوق الطفل أعربت عن قلقها بشأن الحكم بالسجن المؤبد على أطفال في سن السابعة، وتطبيق عقوبة الإعدام على أطفال في سن السادسة عشرة. وأوصت بنغلاديش (ب) بأن تعتمد وقفاً اختيارياً لعقوبة الإعدام، كخطوة أولى نحو إلغائها؛ و(ج) بأن تنظر في إلغاء المادة 377 من القانون الجنائي، التي تجرِّم الجنس الذي يتعارض مع "نظام الطبيعة".

42- وأعربت إندونيسيا عن تقديرها للاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الديمقراطية وإلى التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ولاحظت المبادرات المتخذة في ميداني التعليم والرعاية الصحية، والنتائج المشجعة المحققة في الحد من وفيات الرضع والأمهات. وسألت بنغلاديش عن الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت إندونيسيا بأن تواصل بنغلاديش جهودها الرامية إلى تعزيز إعمال حقوق الطفل وإنفاذ القوانين الخاصة به. وأعربت عن أملها في أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى بنغلاديش فيما تبذله من جهود.

43- وذكرت البحرين أنه قد تم وضع خطط ومشاريع وطنية لمكافحة الفقر وزيادة دخل الفرد. وأضافت أن السياسة الوطنية لعام 2000 كانت تهدف إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية دون تمييز. وقد اعتُمدت استراتيجية وطنية لتقديم رعاية الأمومة والطفل، والحد من معدلات الوفيات. وأشادت البحرين باعتماد سياسة غذائية وطنية، وأوصت بنغلاديش (أ) بمواصلة ما تبذله من جهود لوضع خطة وطنية لإتاحة الرعاية الصحية للجميع دون تمييز؛ و(ب) إيجاد فرص عمل وإتاحة خدمات اجتماعية لمواجهة التحديات الإنمائية ومكافحة الفقر.

44- ولاحظت مصر أن الحكومة والمجتمع المدني ينفذان برامج التخفيف من حدة الفقر والتوظيف وتوليد الدخل للفقراء والمحرومين. واستفسرت مصر عن جملة أمور من بينها الجهود التي تبذلها بنغلاديش للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد في الوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، واحتياجاتها المحددة من حيث المساعدة التقنية وبناء القدرات والتدريب، وكيفية تمكن المجتمع الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان من المساعدة في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بحقوق الإنسان.
وأوصت مصر بنغلاديش بأن (أ) تواصل بذل جهودها لتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، وأن تستمر في تطوير قوانينها وسياساتها ومؤسساتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ و(ب) أن تواصل بذل جهودها لتطوير عمل مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها هيئة مراقبة فعالة لحقوق الإنسان؛ و(ج) أن تبني، بمساعدة دولية، القدرات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها في إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات؛ و(د) أن تواصل بذل جهودها لضمان الاتساق بين القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها.

45- وأثنت زمبابوي على بنغلاديش لتركيزها على إعمال كافة حقوق الإنسان عن طريق الحكم الديمقراطي، والتعزيز المؤسسي، والسياسات المواتية للفقراء. ورحبت بالإنجازات المحققة في القضاء على الفقر، وأوصت بأن تواصل بنغلاديش تنفيذ التدابير والخطط والسياسات المحددة التي تركز أساساً على القضاء على الفقر.

46- ولاحظت ميانمار بإعجاب أن بنغلاديش اعتمدت تحولا ديمقراطيا سلميا وناجحا في عام 2008، وأشادت بجهودها المتواصلة في مجال حقوق الإنسان. وقالت ميانمار إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الخالص للنهوض بالحقوق الأساسية لكافة مواطني بنغلاديش.

47- ورحبت تايلند بالتأكيد الخاص على التخفيف من حدة الفقر؛ والخطوات الملموسة المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتدابير المتخذة للتصدي لتأنيث الفقر؛ والمبادرات الرامية إلى تمكين المرأة مثل برنامج تنمية الفئات الضعيفة. وحثت تايلند بنغلاديش على ضمان التنفيذ الكامل والفعال للقوانين والسياسات الحالية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال، بغية حماية هذه الحقوق والقضاء على جميع أشكال التمييز.

48- وأعربت سري لانكا عن غبطتها بالتقدم المحرز مؤخرا في سبيل مواصلة تعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، ورحبت بمبادرات الإصلاح المؤسسي المتخذة في الآونة الأخيرة. ورحبت بالنهُج الشمولية والمتعددة الجوانب الجاري تنفيذها للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان. ورحبت بالتقدم المشجع في سبيل تحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت سري لانكا عن سرورها لرؤية المرأة وهي تتقلد المزيد من الأدوار القيادية، وطلبت المزيد من المعلومات وسألت عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.

49- ورحبت تركيا بالخطة المعلنة للأخذ بمفهوم "إدارة المحاكم الخالية من الرشوة". وشجعت بنغلاديش على مواصلة برنامج الإصلاح الرامي إلى تعزيز استقلال القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتلبية الاحتياجات الأساسية في السجون المكتظة بالنزلاء. وأضافت أن هيئات المعاهدات ومنظمة العمل الدولية أعربت عن قلقها إزاء انتشار عمل الأطفال، وحالات الاستغلال الجنسي للأطفال. وأوصت تركيا بنغلاديش بأن (أ) تكفل وضع آلية متابعة فعالة تراقب تنفيذ السياسة الوطنية لتشغيل الأطفال، وهذا أمر رحبت به؛ و(ب) أن تواصل اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية لمقاومة الانتهاك الجنسي للأطفال واستغلالهم بما في ذلك الاتجار بهم. ورحبت تركيا بالتقدم الكبير المحرز في مجال الحد من الفقر، مبرزةً التركيز المنصب على الفئات المحرومة، وإنشاء شبكات الأمن الاجتماعي.

50- ورحبت بوتان بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، مما سيعزز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والنظام القضائي. وأوصت بوتان بنغلاديش بأن (أ) تواصل عملها المحمود من أجل زيادة تعزيز نظام القضاء في البلد؛ و(ب) تواصل بذل جهودها، بدعم ومساعدة دوليين، في سبيل تأمين احتياجات السكان الأساسية، ولا سيما في مجالات الغذاء والملبس والملجأ والتعليم؛ و(ج) تواصل وتعزز جهودها، بدعم وتعاون دوليين، للتخفيف من الأثر السلبي لتغير المناخ، وكذلك برامج إدارة الكوارث.

51- واعترفت السنغال بالجهود الضخمة التي بذلتها بنغلاديش لتعزيز هيكلها المؤسسي والقانوني. وقد أحرز تقدم كبير في جملة مجالات من بينها مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على الفقر والجوع. وشجعت السنغال بنغلاديش على التمسك بمسار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما عن طريق تعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي والتعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لسكان المناطق الريفية، وعن طريق تقديم تقاريرها الدورية بانتظام إلى هيئات المعاهدات.

52- ولاحظت هولندا أن إنشاء وتعزيز المؤسسات الرئيسية يشكلان إنجازين مهمين. والجهود المبذولة للتصدي للإفلات من العقاب والفساد تستحق الإشادة، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير. وأوصت هولندا الحكومة (أ) بأن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب، وتتخذ تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، وتتصدى للمشاكل الناجمة عن لجوء قوات الأمن إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء وإلى التعذيب، وتحسن حالة السجون؛ و(ب) أن تتخذ خطوات لزيادة تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة مكافحة الفساد لضمان قدرتهما على الأداء بصورة مستقلة وفعالة؛ و(ج) أن تكفل حماية حقوق المرأة، بالتنفيذ الفعال للقوانين القائمة، وتضع خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة العنف ضد المرأة، وتعتمد قانون للأسرة يتماشى مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ و(د) أن تقضي على عمل الأطفال بالشروع باتخاذ تدابير لإتمام وضع السياسة الوطنية لعمل الأطفال وبتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

53- ورحبت أستراليا بتحسن اتجاهات حقوق الإنسان في ظل الحكومة الانتقالية والخطط الرامية إلى مواصلة تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وأوصت أستراليا بنغلاديش (أ) بأن تتخذ تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون؛ و(ب) أن تتخذ تدابير لتأمين حماية حقوق المرأة بتنفيذ القوانين القائمة، مثل

قانون الزواج المبكر وقانون الموت حرقا بسبب المهر؛ و(ج) أن تتخذ تدابير للقضاء على عمل الأطفال كإتمام وضع السياسة الوطنية لعمل الأطفال وتنفيذ خطة العمل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ و(د) أن تتخذ خطوات لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأقليات واللاجئين والمشردين، وأوصت بنغلاديش بأن (ه) تتخذ خطوات لتنفيذ اتفاق السلام لأقاليم تلال تشيتاتونغ؛ و(و) أن تتخذ خطوات للتصدي لثقافة إفلات مؤسسات إنفاذ القانون من العقاب على انتهاكها حقوق الإنسان. ومع الترحيب بالجهود المبذولة لفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، أوصت أستراليا الحكومة بأن (ز) تتخذ الآن تدابير لكفالة استقلال السلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجنة مكافحة الفساد.

54- ولاحظت فييت نام مع التقدير الإصلاحات التشريعية والتنفيذية في مجالات مثل الصحة، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، وحقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة الأخرى. وحيت فييت نام بنغلاديش على دورها النشط كعضو في مجلس حقوق الإنسان، وأصت بنغلاديش بمواصلة جهودها الرامية إلى ضمان الحق في الغذاء لجميع المواطنين. وطلبت إلى المجتمع المدني أن يستجيب لطلب بنغلاديش بناء القدرات والحصول على المساعدة التقنية للتغلب على الصعوبات والتحديات التي يواجهها البلد.

55- ولاحظت أذربيجان مستوى التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والإصلاحات التي ساهمت في تحسين الإطار القانوني. وحيت أذربيجان بنغلاديش على عزمها الأكيد على ضمان حقوق الفئات الضعيفة، مؤكدةً التقدم المحرز في الرعاية الصحية والحد من الفقر. وأوصت أذربيجان بنغلاديش (أ) بأن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بالحصول على المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي؛ و(ب) أن تنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ و(ج) أن تتخذ خطوات إضافية لتوعية عامة السكان بحقوق الإنسان؛ وتواصل ما تبذله من جهود لمكافحة الفساد.

56- ولاحظت نيبال أن بنغلاديش اعتمدت قوانين وآليات عديدة للوفاء بالتزاماتها ولدعم حقوق الإنسان. وأبرزت تعهد بنغلاديش بإدماج الأقليات الدينية وسكان القبائل في التيار العام الوطني. وذكرت أن الجهود التي تبذلها بنغلاديش من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية جديرة بالإشادة. ولاحظت نيبال الجهود الضخمة المبذولة من أجل التخفيف من حدة الفقر، ومن أجل الصحة وتمكين المرأة، وشبكات الأمن الاجتماعي، والتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن الحكومة المنتخبة تعمل على تدعيم الإنجازات الديمقراطية مع المجتمع المدني المفعم بالحيوية ووسائط الإعلام الحرة.

57- ولاحظت السودان الأخذ بتدابير للإصلاح من أجل مساعدة القطاع الخاص، وقيادة التنمية الصناعية، وتوفير شبكات الأمن الاجتماعي للفئات الضعيفة. وأوصت السودان الحكومة (أ) بأن تواصل ما تبذله من جهود لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية؛ و(ب) أن تتقاسم مع السودان وغيرها من أقل البلدان نموا والبلدان النامية أفضل الممارسات في مجالي شبكات الأمن الاجتماعي والتمكين. وطلبت إلى المجتمع المدني أن يساعد بنغلاديش في التغلب على التحديات المذكورة في تقريرها الوطني، ولا سيما التخفيف من حدة الفقر، وتحسين الأوضاع المعيشية لشعبها، والتصدي لجميع المعوقات البيئية التي تشكل تحدياً لحقوق الإنسان والجهود الإنمائية. وحثت السودان المجتمع الدولي على مساعدة بنغلاديش عن طريق مختلف برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية.

58- وذكرت الوزيرة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش منظمة مستقلة بدأت تباشر أعمالها بالفعل. وقد حددت بنغلاديش بعض المجالات التي تحتاج إلى معالجة لمواصلة تعزيزها بما يتفق ومبادئ باريس. وتحدثت عن استعداد الحكومة لتقديم كل المساعدة، تقنيةً كانت أم مالية أم غيرها، لجعلها مؤسسة قوية مكرسة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعب بنغلاديش.

59- ولفتت الوزيرة الانتباه إلى التقرير الوطني الذي أسهب في الحديث عن تعهد بنغلاديش وعن التدابير المتخذة للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال. وذكرت أن بنغلاديش ستستمر، امتثالاً لالتزاماتها الوطنية والدولية، في العمل على هذه القضية المهمة جداً في شراكة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مشيرةً إلى عدة قوانين تتناول العنف ضد النساء والأطفال في بنغلاديش. ولاحظت أيضا وجود محكمة منفصلة للبت في قضايا العنف ضد النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، ذكرت أن بنغلاديش سوف تبذل قصاراها من أجل التنفيذ الكامل للقوانين والمبادرات القائمة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال.

60- وأفادت الوزيرة بأن بنغلاديش تتصدى لقضية عمل الأطفال بطريقة شاملة. ولاحظت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن الأطفال، بما فيها القضاء على عمل الأطفال، وضمان الحق في الصحة، والحق في التغذية، والحق في التعليم، والحق في المياه والصرف الصحي. وأشارت إلى نجاح بنغلاديش في القضاء على عمل الأطفال في قطاع الملابس، وإلى التقدم الجاري إحرازه في القطاعات الأخرى. وبنغلاديش تحاول التصدي لعمل الأطفال في القطاعات غير الرسمية عن طريق توفير التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان، من خلال برامج النقد من أجل التعليم. وذكرت أن بنغلاديش ملتزمة أيضا بتنفيذ أهداف خطة العمل العالمية المعدة بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

61- وأشارت الوزيرة إلى عدد من التدابير الحكومية الرامية إلى الترويج لتنمية فئات الأقليات، مشيرةً إلى مختلف صناديق تقديم الرعاية للأشخاص المنتمين إلى الهندوسية والبوذية والديانة المسيحية. وأشارت كذلك إلى مجلس للانسجام بين الأديان، يعمل فيه معاً زعماء دينيون من كافة المجتمعات المحلية على قضايا التنمية كالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والصحة الإنجابية، والتعليم الابتدائي. ولاحظت كذلك ما تبذله الحكومة من جهود لضمان تمثيل الأقليات الدينية والعرقية على كافة مستويات الدوائر الحكومية، والبرلمان، والحياة العامة.

62- ولاحظت الوزيرة أن السلطة القضائية تتحرى الحذر البالغ في إصدار أحكام الإعدام. ولم يصدر الحكم بالإعدام إلا كعقوبة رادعة في حالة أشنع الجرائم. وأشارت الوزيرة إلى الحق في الطعن في الحكم بالإعدام، وسلطة الرئيس في تحويل أحكام الإعدام إلى أشكال أخرى من العقاب.

63- وفيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، لاحظت الوزيرة أن الاتفاقية تتضمن أوجه ضعف أصيلة معينة تقلل من أهميتها في الحالات الراهنة المتصلة بحركة اللاجئين، ويشمل ذلك انعدام آليات منع التدفقات الكبيرة، أو تقاسم الأعباء، أو تقديم المساعدة السريعة لأكثر الناس احتياجاً، أو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

64- وأوصت الجمهورية التشيكية بنغلاديش بأن (أ) تعتمد تدابير إضافية للتصدي للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك المسؤولين عن إنفاذ القانون؛ و(ب) الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب و(ج) إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وسألت عما إذا كان سيتسنى إجراء الزيارات المعلقة للمقررين الخاصين، وعن الإطار الزمني لها، وأوصت بنغلاديش (د) بتوجيه وتنفيذ دعوة دائمة لجميع المقررين الخاصين. وأوصت بنغلاديش كذلك (ه) بأن تعيد النظر في تشريعاتها وممارساتها الوطنية لمواءمتها مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي: '1' حماية الأطفال من الاختطاف والاتجار بهم، و'2' نظام قضاء الأحداث، بطرق منها إتاحة مرافق منفصلة مناسبة من أجل الأحداث المحتجزين أو المسجونين، وأن تعتمد تدابير محددة لحماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأحداث. وفي سؤال عما إذا كان بإمكان النساء المتزوجات بأجانب نقل جنسيتهن إلى أبنائهن، أوصت بنغلاديش بما يلي: (و) تعديل الأحكام القانونية ذات الصلة؛ و(ز) وتوفير التدريب على حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون والعاملين في مجال القضاء، مع التركيز بخاصة على حماية حقوق النساء والأطفال وذوي الميول الجنسية أو الهوية الجنسية غير المعتادة؛ و(ح) اعتماد تدابير إضافية لكفالة حماية هؤلاء الأشخاص من العنف والإيذاء؛ و(ط) إلغاء تجريم ممارسة الجنس بين المثليين جنسياً من البالغين برضاهم، واتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التسامح في هذا الصدد.

65- ولاحظت فلسطين أن الحكومة تعمل على توفير الحماية لفئات ضعيفة معينة. وشجعت فلسطين بنغلاديش على الشروع في اتخاذ تدابير ملائمة للقضاء على الفوارق بين الجنسين، وبلوغ المساواة عن طريق التنمية المستدامة، ودعم اللاجئين بنشاط، واعتماد خطة عمل للقضاء على عمل الأطفال بتعزيز التعليم الأساسي. وأوصت فلسطين بنغلاديش بمواصلة ما تبذله من جهود لإدراج التنمية البيئية المستدامة في سياساتها، مراعيةً أثر الكوارث الطبيعية وتدهور الموارد الطبيعية في حقوق الإنسان رغم جميع التحديات القائمة.

66- ورحب المغرب بأهداف بنغلاديش، بما فيها ما يرمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة مكافحة الفقر المدقع، وذلك مثلا عن طريق استراتيجية للحد من الفقر في المناطق النائية، وبرامج الحماية الاجتماعية، وصندوق توفير المأوى للمشردين. وطلب المغرب المزيد من المعلومات عن المجلس الوطني لحقوق

الإنسان.

67- وذكرت قطر أن بنغلاديش تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان بطريقة شاملة. والسياسات المعتمدة متصلة بجملة أمور منها الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتعزيز حقوق المرأة، وإقامة مجتمع نشط ومسؤول. وذكرت قطر أن الفقر لا يزال مشكلة رئيسية في بنغلاديش، ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تقديم المساعدة للحكومة بغية مواجهة التحديات التي تعرقل تنمية حقوق الإنسان.

68- ولاحظت المكسيك أنه قد أُفيد عن وجود ثقافة للإفلات من العقاب في بنغلاديش، وحالات إعدام خارج نطاق القضاء، وممارسة للتعذيب والمعاملات المهينة. وأوصت بنغلاديش (أ) بأن تعد برنامجاً وطنياً لحقوق الإنسان يعطي زخماً جديداً لالتزامها بمعالجة هذه المشاكل الوطنية وعزمها على القيام بذلك، و(ب) أن توجه دعوة دائمة إلى آليات حقوق الإنسان لزيارة البلد ودعم الجهود الوطنية المبذولة في هذه المجالات. كما أوصت بنغلاديش بالنظر بإيجابية في الانضمام إلى (ج) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، و(د) اتفاقية الاختفاء القسري، و(هـ) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛ وبالنظر في الانضمام إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين.

69- ورحبت ليختنشتاين بالتدابير المتخذة لزيادة معدلات محو أمية الفتيات والنساء. وفي إشارة إلى المخاوف التي أعربت عنها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل بشأن وجود ممارسات تقليدية ضارة، (أ) أوصت ليختنشتاين بنغلاديش بتكثيف جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من الزواج المبكر والقسري. ومع التشديد على مخاوف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تجاه استمرار العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والاغتصاب والاعتداء برش الأحماض والعنف المتصل بالمهور والعنف المستند إلى الفتاوى والتحرش الجنسي في مكان العمل، أوصت ليختنشتاين بنغلاديش (ب) بأن تعتمد استراتيجية شاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. كما أوصتها (ج) بأن تنضم إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

70- وهنأت الهند بنغلاديش على الخطوات المهمة التي اتخذتها مؤخراً لتعزيز الديمقراطية، وزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونوهت الهند بسن قانون الحق في المعلومات. كما أثنت الهند على مختلف الإنجازات التي تحققت في التعليم الابتدائي.

71- وأشادت كولومبيا بالجهود المبذولة لإجراء إصلاحات للشرطة والحكم المحلي، إلى جانب إصلاحات أخرى. وتضمنت الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الأخذ بشبكات جديدة للأمن الاجتماعي مثل برنامج التحويل النقدي، وبرنامج توليد 100 يوم عمل. وأعربت كولومبيا عن رغبتها في أن تواصل بنغلاديش هذين البرنامجين. وأوصت كمبوديا بأن تواصل بنغلاديش التصدي للفقر بدعم نشط من المجتمع الدولي.

72- وقالت الصين إن بنغلاديش اتخذت تدابير فعالة لمكافحة الفساد، وتعزيز الديمقراطية، وإصلاح مؤسسات الدولة ونظام الشرطة، وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. وقد تحققت نتائج رائعة في النهوض بوضع المرأة، وحماية حقوق ومصالح الأقليات، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ودعت الصين المجتمع المدني إلى مواصلة تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى بنغلاديش وإلى زيادتها، من أجل مساعدتها على تعزيز بناء القدرات لرفع مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت الصين الحكومة بأن تواصل تعزيز التعليم غير النظامي بغية تحقيق المزيد من التقدم في الارتقاء بمستوى تعليم السكان.

73- وسألت ألمانيا عن التدابير المزمع اتخاذها للتصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي. ولاحظت دواعي القلق البالغة التي أعربت عنها لجنة حقوق الطفل بشأن أمور من بينها سوء معاملة الأطفال والعنف ضد الأطفال، وقضاء الأحداث، وعمل الأطفال. وسألت ألمانيا عن التدابير المتخذة لحماية الأطفال، والخطط الرامية إلى زيادة عدد حالات تسجيل المواليد، وعما إذا كانت بنغلاديش تنظر في سحب تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل. وأوصت بنغلاديش بأن (أ) تواصل مكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بسن قوانين فعالة وتنفيذ هذه القوانين على نحو فعال، و(ب) تعتمد دون تأخير قانوناً موحداً بشأن الأسرة يمتثل بالكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و(ج) تكافح الإفلات من العقاب، وتُسائِل جميع الموظفين والأشخاص الذين يتصرفون باسمهم عن أعمال تعذيب المدنيين ومضايقتهم.

74- ولاحظت نيجيريا الجهود المبذولة في مجال حقوق المرأة وتمكين المرأة، فضلا عن التقدم المحرز في مجال حقوق الطفل ورعايتهم، والتعليم، والرعاية الأولية. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى بنغلاديش لكي تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ولكي تحقق إجمالي أهدافها الإنمائية للألفية. وهنأت نيجيريا بنغلاديش وشجعتها على مواصلة تحسين سياساتها وبرامجها الرامية إلى النهوض بوضع النساء والفتيات والأطفال، بما في ذلك المعوَّقات، وحالة حقوق الإنسان عامة، في التمتع بكل من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

75- ولاحظ الكرسي الرسولي التدابير المتخذة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها إنشاء مؤسسات تتصدى للعنف ضد النساء والأطفال. ولاحظت عددا من الحالات التي يعاني فيها السكان من العنف والتمييز، وبخاصة نساء الأقليات الدينية، ويشمل ذلك الهندوسية والمسيحية. وأوصت بأن تحقق بنغلاديش في الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد أفراد الأقليات الدينية، وأن تضع برامج للتثقيف والتوعية تتصدى لهذه الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. وسألت عن التدابير المزمع اتخاذها لمواجهة المحنة التي يمر بها السكان الأصليون.

76- وأوصت إيطاليا بنغلاديش بأن (أ) تنظر، كخطوة أولى، في تعديل تشريعها المتعلق بعقوبة الإعدام بغية تقييد نطاقه وتكييفه على نحو يتمشى مع المعايير الدنيا الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام، و(ب) في ضوء تعزيز وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة، على نحو ما يتجلى في قرارات الجمعية العامة المصدق عليها في عامي 2007 و2008، أن تنظر في اعتماد وقف اختياري للجوء إلى عقوبة الإعدام بغية إلغائها. وذكرت إيطاليا أن المقرر الخاص المعني بالحرية الدينية لاحظ في عام 2000 وجود بعض القيود المفروضة على حرية الأديان، ولا سيما على أنشطة الطائفة الأحمدية، وأن الوضع لم يتغير بعدُ. وأوصت بنغلاديش بأن (ج) تنظر في تعزيز حماية الحرية الدينية باعتماد تدابير تشريعية وتنظيم حملات توعية. وأعربت إيطاليا عن قلقها بشأن حقوق الأطفال، وسألت عن التدابير المتخذة، بما فيها بصفة خاصة التدابير المتعلقة بحماية الفتيات من الزواج المبكر والقسري. وأوصت بنغلاديش بأن (د) تكثف جهودها للإسراع بتنفيذ القوانين القائمة المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما فيها قانون سنة 2004 المتعلق بتسجيل الولادات والوفيات.

77- وأقرت النرويج بالجهود المبذولة لتعزيز حالة حقوق الإنسان، وأوصت (أ) بإيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل لاتفاق أقاليم تلال تشيتاغونغ، وبوضع إطار زمني لتنفيذه بالكامل. وفي إشارة إلى أن بنغلاديش قبلت إجراء الشكاوى الفردية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أوصت النرويج (ب) بالنظر في التصديق على إجراءات الشكاوى الفردية الأخرى بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها. وأوصت النرويج بنغلاديش بأن (ج) تعتمد قانوناً موحداً بشأن الأسرة يمتثل بالكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي إشارة إلى مخاوف اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أوصت النرويج (د) باعتماد خطة عمل شاملة للتصدي لانعدام المساواة في الأجور، وإتاحة إجازة الأمومة في كافة الوظائف العامة والخاصة. وأوصت بنغلاديش (هـ) بسحب تحفظاتها على المادة 2 والمادة 16(1)(ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

78- وذكرت جمهورية إيران الإسلامية أن بنغلاديش أحرزت تقدما اقتصاديا هائلا له أثر إيجابي على التمتع بحقوق الإنسان. ورحبت بما تم مؤخرا من سن أو تعديل للتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وسألت عن التدابير المتخذة لكفالة الإنفاذ على المستوى الوطني للاتفاقيات التي تمثل بنغلاديش طرفا فيها.

79- ورحبت المملكة المتحدة بالإصلاحات، بما فيها تلك الرامية إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وإعادة تشكيل لجنتي مكافحة الفساد والانتخابات. وذكرت أن بنغلاديش تبقي على التحفظات على بعض المعاهدات. كما أنه أُفيد عن وقوع حالات من القتل خارج نطاق القضاء، والموت أثناء الاحتجاز، والتعذيب. كما أن السجون مكتظة ولا يزال العنف المنزلي منتشرا. ولا يجري دائما إنفاذ حظر عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، ولا تحصل نسبة مرتفعة من الأطفال ذوي الإعاقة على فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي العادي. وأوصت بأن (أ) تتخذ بنغلاديش خطوات لوضع استراتيجية وطنية لإقامة العدل، تشمل الشرطة والسلطة القضائية والمجتمع المدني والحكومة؛ و(ب) تخوّل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلطات تمكنها من حماية حقوق الإنسان على نحو فعال وفقاً لمبادئ باريس؛ و(ج) تتخذ بنغلاديش خطوات إضافية للتصدي للتمييز ضد الجماعات الضعيفة؛ و(د) يشارك المجتمع المدني مشاركة كاملة في متابعة هذا الاستعراض.

80- ولاحظت جمهورية كوريا بارتياح إرادة الحكومة القوية في إعمال كافة حقوق الإنسان عن طريق الحكم الديمقراطي. وذكرت أنه على الرغم من أن بنغلاديش اعتمدت القانون القاضي بمنع قمع النساء والأطفال، وقانون الرقابة على الأحماض، فإن العنف ضد النساء والفتيات، بما فيه رش الأحماض، لا يزال قائما. وأوصت بنغلاديش باعتماد نهج شامل تجاه التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، واتخاذ تدابير فعالة لحمايتهن.

81- وأكدت تونس أن بنغلاديش بذلت جهودا كبيرة لكفالة حقوق الإنسان، وأنها ظلت تسعى دائما إلى إشراك جميع مكونات المجتمع في الحياة السياسية والاقتصادية. وأضافت أن المرأة تتقلد المزيد من الأدوار القيادية. والحكومة مستمرة في تقديم دعمها للالتحاق بالمدارس بتقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة. وطلبت تونس معلومات عن تنفيذ هذه البرامج وعن تأثيرها الاجتماعي.

82- وأوصت سلوفينيا بنغلاديش بأن تعيد النظر في موقفها من التحفظات على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ودعت بنغلاديش إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي ليست طرفا فيها. ولا تزال سلوفينيا تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد عن الاعتداء والإساءة الجنسية اللذين تتعرض لهما الفتيات، وعدم إمكانية التحاقهن بالمدارس. وسألت بنغلاديش عن الخطوات الملموسة المزمع اتخاذها للرد على تقارير لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واليونيسيف، وغيرها، ولتنفيذ توصياتها المتعلقة بقضية التمييز.

83- وردت الوزيرة على الأسئلة التي طُرحت والتعليقات التي أُبديت. وأكدت أن بنغلاديش تنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

84- وذكرت الوزيرة أن بنغلاديش منفتحة بصدق على استضافة المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة ذات الصلة بسياقاتها، وأعلنت أن بنغلاديش سوف تدعو قريبا عددا من المقررين الخاصين.

85- وذكرت الوزيرة أن حماية حقوق الإنسان تشكل جزءا من برامج التدريب المعتادة المصممة من أجل المسؤولين عن إنفاذ القوانين والمسؤولين القضائيين ولموظفين الخدمة المدنية الآخرين. وأشارت إلى مشروع إصلاح الشرطة الذي يدعمه البرنامج الإنمائي وشركاء آخرون في التنمية، والذي تُعقد في إطاره برامج تدريب للتوعية بالفوارق بين الجنسين. وأشارت أيضا إلى التدريب على حقوق الإنسان الذي يقدمه الشركاء في التنمية إلى بعض القوات الخاصة المكلفة بإنفاذ القوانين، بما فيها كتيبة التدخل السريع. وأعربت عن أملها في أن تضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدور حاسم في إذكاء الوعي بين المكلفين بإنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين من حيث الإلزام باحترام حقوق الإنسان لجميع المتهمين في أثناء عملهم الرسمي.

86- وذكرت الوزيرة أن بنغلاديش أحرزت تقدما هائلا في التصدي لمشكلة الاتجار بالنساء والأطفال، مشيرةً إلى أن حملات التوعية وتزايد يقظة الوكالات المعنية رفعا عدد الاعتقالات والمحاكمات لمرتكبي الاتجار بالأشخاص.

87- وأفادت الوزيرة بأن بنغلاديش تتبع سياسة عدم التهاون مطلقاً في المسائل المتعلقة بالقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وحوادث الوفاة في أثناء الاحتجاز. كما أفادت بأن بنغلاديش تعمل على بدء محاكمات لمجرمي الحرب الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في أثناء حرب التحرير لعام 1971.

88- وذكرت الوزيرة أن بنغلاديش تتعهد بضمان حرية وسائط الإعلام وحماية الصحفيين، مؤكدة أن الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة أدت دورا حاسما في تحسين المؤشرات الاجتماعية، ومعربة عن اعتزامها مواصلة تعزيز هذه الشراكة.

89- وذكر الممثل الدائم لبنغلاديش أن أهم طريقة لتناول حقوق الإنسان في بنغلاديش هي ضمان الحق في العمل. وذكر أن النهج المتبع للنمو الاقتصادي في بنغلاديش يركز على المجالات التي يمكن أن يحصل فيها الفقراء على عمل، ولا سيما في مجال الزراعة وتطوير الهياكل الأساسية، فضلا عن الأنشطة غير الرسمية والأنشطة الريفية. وأشار إلى أن تنمية قدرات الفقراء استلزم التركيز الشديد على التعليم، فحصل قطاع التعليم بذلك على دفعة قوية.

90- وسلمت الوزيرة بأن بنغلاديش استفادت استفادة قصوى من الحوار، حيث إنه هيأ فرصة لتبادل الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في بنغلاديش. وبنغلاديش فخورة بكون العديد من مبادراتها وأفكارها، مثل الائتمان الصغير والتعليم غير النظامي، اعتُبرت على الصعيد العالمي أمثلة على "أفضل الممارسات"، ولكنها لا تزال تدرك بحرص ما يعتريها من أوجه قصور.

91- ولاحظت الوزيرة أن القضاء على الفقر وضمان سبل العيش الأساسية لا يزالان بالتالي في بؤرة مبادراتها الإنمائية. ولاحظت أيضا أن بنغلاديش تعاني دون جريرة من أخطار تغير المناخ. وتؤثر كافة هذه المعوقات تأثيرا خطيرا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعب بنغلاديش، ومن شأنها بدورها أن تؤثر بالسلب على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

92- وأعربت الوزيرة عن أملها في التوصل إلى فهم أفضل للحاجة إلى تناول المخاوف الإنمائية التي تواجهها بنغلاديش، وإلى تلقي الدعم من المجتمع الدولي في هذا الشأن. وأكدت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشكل واحدا من الشروط المسبقة الضرورية لتمتع المواطنين البنغلاديشيين الكامل بحقوق الإنسان.

93- وأعلنت الوزيرة أن بنغلاديش ستولي اهتماما خاصا لجميع التوصيات التي تتفق مع آمال الشعب البنغلاديشي.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

94- **في أثناء النقاش، قُدمت التوصيات التالية إلى بنغلاديش:**

1- أن تنظر في التصديق على الصكوك التالية أو الانضمام إليها: البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (شيلي)؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (فرنسا، هولندا، شيلي، الجمهورية التشيكية، ليختنشتاين)؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (شيلي، أذربيجان، المكسيك)؛ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة (شيلي، المكسيك)؛ إجراءات الشكاوى الفردية الأخرى بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها (النرويج)؛ البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)؛ الاتفاقيات الدولية الأساسية الأخرى التي هي ليست طرفاً فيها (سلوفينيا).

2- أن تنظر في التصديق على الاتفاقيات التالية أو في الانضمام إليها: الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 (البرازيل، شيلي، الجمهورية التشيكية، المكسيك)، مع مراعاة قرار مجلس حقوق الإنسان 9/12 بشأن الأهداف الطوعية في مجال حقوق الإنسان (البرازيل)؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (المكسيك).

3- أن تعيد النظر في مواقفها بشأن التحفظات (سلوفينيا)؛ أن تسحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (فرنسا)، وعلى المادة 2 والفقرة (1)(ج) من المادة 16 من هذه الاتفاقية (النرويج).

4- أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية (السودان)؛ أن تنهض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وفقاً لمستوى التطور الاجتماعي - الاقتصادي للبلد عملاً بأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ أن تواصل بذل جهودها لضمان الاتساق بين القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها (مصر).

5- أن تواصل بذل جهودها لتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وأن تستمر في تطوير قوانينها وسياساتها ومؤسساتها في مجال تعزيز وحماية حقوق

الإنسان (مصر).

6- أن تواصل بذل جهودها لتطوير عمل مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها هيئة مراقبة فعالة لحقوق الإنسان (مصر)؛ أن تمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من حماية هذه الحقوق على نحو فعال وفقاً لمبادئ باريس (المملكة المتحدة).

7- أن تتخذ تدابير تكفل زيادة تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة الفساد لضمان قدرتهما على الأداء بصورة مستقلة وفعالة (هولندا، أستراليا).

8- أن تواصل تحسين سياساتها وبرامجها الرامية إلى تطوير أوضاع النساء والبنات والأطفال، بما يشمل المعوقات وحالة حقوق الإنسان عامة، في التمتع سواءً بالحقوق المدنية والسياسية أو بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (نيجيريا).

9- أن تتخذ تدابير أخرى ترمي إلى توعية عامة السكان بحقوق الإنسان (أذربيجان).

10- أن تطور برنامجاً وطنياً لحقوق الإنسان يعطي زخماً جديداً لالتزامها بمعالجة المشاكل الوطنية وعزمها على القيام بذلك، مثل ثقافة الإفلات من العقاب، والإعدام التعسفي وخارج نطاق القضاء وممارسة التعذيب والمعاملة المهينة (المكسيك).

11- أن تتخذ تدابير لوضع استراتيجية وطنية لإقامة العدل، تشمل الشرطة والسلطة القضائية والمجتمع المدني والحكومة (المملكة المتحدة).

12- أن تصدر وتنفذ دعوة دائمة لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (الجمهورية التشيكية)؛ أن توَجِّه دعوة دائمة لممثلي آليات حقوق الإنسان إلى زيارة البلد وتدعم الجهود الوطنية المبذولة في هذه المجالات (المكسيك)؛ أن تنظر بعين الموافقة في طلب الزيارة الذي تقدم به المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً (البرازيل).

13- أن تضمن التنفيذ الكامل والفعال للقوانين والسياسات الحالية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال، بغية حماية هذه الحقوق والقضاء على جميع أشكال التمييز (تايلند)؛ أن تواصل التشديد على التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه، وكذلك التشديد على تمكين المرأة وعلى حقوق الطفل (سنغافورة).

14- أن تواصل بذل جهودها الإيجابية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة (كوبا)؛ أن تعزز وتواصل تبادل الخبرات وتعزيز دور المرأة في القيادات الوطنية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

15- أن تتخذ تدابير لتأمين حماية حقوق المرأة بتنفيذ القوانين القائمة، من قبيل قانون الزواج المبكر وقانون المهر (أستراليا)؛ أن تواصل مكافحة التمييز والعنف ضد النساء والبنات بوضع قوانين فعالة وتنفيذ هذه القوانين على نحو فعال، وأن تبادر إلى اعتماد (ألمانيا) قانون موحد للأسرة يمتثل بصورة كاملة لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (النرويج)؛ أن تكفل حماية حقوق المرأة، بالتنفيذ الفعال للقوانين القائمة، أن تضع خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة العنف ضد المرأة وتعتمد قانون للأسرة يتماشى مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (هولندا)؛ أن تكثف جهودها في سبيل حماية الأطفال من الزواج المبكر والقسري (ليختنشتاين)؛ أن تعدل، عند الاقتضاء، الأحكام القانونية التمييزية ذات الصلة المتعلقة بتحويل الجنسية إلى أطفال النساء المتزوجات بأجانب (الجمهورية التشيكية)؛ أن تعتمد خطة عمل شاملة للتصدي لأوجه الحيف في الأجور وإتاحة إجازة الأمومة في جميع فرص العمل العامة والخاصة (النرويج).

16- أن تتخذ تدابير إضافية، في إطار مراعاة أحكام اتفاقية حقوق الطفل، لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيه العنف الجسدي ورفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية (البرازيل)؛ أن تعيد النظر في تشريعاتها وممارساتها الوطنية لمواءمتها مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي: '1' حماية الأطفال من الاختطاف والاتجار بهم، و'2' نظام قضاء الأحداث، بطرق منها إتاحة مرافق منفصلة مناسبة من أجل الأحداث المحتجزين أو المسجونين، وأن تعتمد تدابير محددة لحماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأحداث (الجمهورية التشيكية)؛ أن تواصل بذل جهودها قصد تعزيز إعمال حقوق الطفل وإنفاذ القوانين الخاصة به (إندونيسيا)؛ أن تكثف جهودها للإسراع بتنفيذ القوانين القائمة المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما فيها قانون عام 2004 المتعلق بتسجيل الولادات والوفيات (إيطاليا).

17- أن تحقق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد أفراد الأقليات الدينية، وأن تضع برامج تثقيفية وتوعوية تتصدى لهذه الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان (الكرسي الرسولي).

18- أن تتخذ تدابير إضافية للتصدي للتمييز ضد الجماعات الضعيفة (المملكة المتحدة)؛ أن تتخذ تدابير لضمان حماية حقوق الإنسان للاجئين حمايةً فعالة (المكسيك).

19- تُشَجَّع بقوة على إلغاء عقوبة الإعدام، وريثما تتخذ هذا القرار، أن تعتمد وقفاً اختيارياً لتنفيذ عقوبة الإعدام (فرنسا)؛ أن تعتمد، في إطار التذكير بقرار الجمعية العامة 62/149، وقفاً اختيارياً لتنفيذ عقوبة الإعدام، بهدف إلغاء هذه العقوبة (البرازيل)؛ أن تعتمد وقفاً اختيارياً لعقوبة الإعدام، كخطوة أولى نحو إلغائها (شيلي)؛ أن تنظر، كخطوة أولى، في تعديل تشريعها المتعلق بعقوبة الإعدام بغية تقييد نطاقه وتكييفه على نحو يتمشى مع المعايير الدنيا الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام؛ وفي ضوء تعزيز وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة، على نحو ما يتجلى في قرارات الجمعية العامة المصدق عليها في عامي 2007 و2008، أن تنظر في اعتماد وقف اختياري للجوء إلى عقوبة الإعدام بغية إلغاء هذه العقوبة في تشريعاتها الوطنية (إيطاليا).

20- أن تتصدى للمشاكل الناجمة عن لجوء قوات الأمن إلى عمليات القتل خارج إطار القضاء وإلى التعذيب، وأن تحسن حالة السجون (هولندا).

21- أن تضاعف جهودها وتخصص موارد إضافية للتصدي لمشكلة العنف ضد النساء والأطفال في هذا المجال، وبخاصة عن طريق زيادة تمكين المرأة، والتوعية العامة، والتثقيف والتدريب، وكذلك بزيادة اليقظة والمتابعة من جانب السلطات المعنية (ماليزيا)؛ أن تعتمد استراتيجية شاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات (ليختنشتاين)؛ أن تعتمد نهجاً شاملاً للتصدي للعنف ضد النساء والبنات وأن تتخذ تدابير فعالة لحمايتهن (جمهورية كوريا).

22- أن تتخذ تدابير للقضاء على تشغيل الأطفال كإتمام وضع السياسة الوطنية لعمل الأطفال وإنجاز خطة العمل للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال (أستراليا)؛ أن تكفل وضع آلية متابعة فعالة تشرف على تنفيذ السياسة الوطنية لتشغيل الأطفال (تركيا)؛ أن تقضي على تشغيل الأطفال بالشروع باتخاذ تدابير لإتمام وضع السياسة الوطنية لعمل الأطفال وإنجاز خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال (هولندا).

23- أن تواصل العمل على الإنجاز الفعال لخطة العمل الوطنية لمقاومة الانتهاك الجنسي للأطفال واستغلالهم بما في ذلك الاتجار بهم (تركيا).

24- أن تواصل جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد (أذربيجان).

25- أن تواصل عملها المحمود من أجل زيادة تعزيز نظام القضاء في البلد (بوتان)؛ أن تتخذ تدابير لكفالة استقلال السلطة القضائية (أستراليا).

26- أن تعمل على التصدي لثقافة إفلات مؤسسات إنفاذ القانون من العقاب على انتهاكها حقوق الإنسان (أستراليا)؛ أن تعتمد تدابير إضافية للتصدي للإفلات من العقاب مقابل انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل مسؤولي إنفاذ القانون (الجمهورية التشيكية)؛ أن تتصدى للإفلات من العقاب وتسائل جميع الموظفين والأشخاص الذين يتصرفون باسمهم عن أعمال تعذيب المدنيين ومضايقتهم (ألمانيا).

27- أن تتيح التدريب على حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون والعاملين في مجال القضاء، مع التركيز بخاصة على حماية حقوق النساء والأطفال وذوي الميول الجنسية أو الهوية الجنسية الشاذة، واعتماد تدابير إضافية لكفالة حماية هؤلاء الأشخاص من العنف والإيذاء (الجمهورية التشيكية)؛ أن تنظر في إلغاء المادة 377 من القانون الجنائي، التي تجرِّم الجنس الذي يتعارض مع "نظام الطبيعة" (شيلي)؛ أن تلغي تجريم ممارسة الجنس بين المثليين جنسياً من البالغين بموافقتهم، وأن تتخذ تدابير إضافية لتعزيز التسامح في هذا الصدد (الجمهورية التشيكية).

28- أن تتخذ تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون (أستراليا، هولندا).

29- أن تنظر في تعزيز حماية الحرية الدينية باعتماد تدابير تشريعية وتنظيم حملات توعية (إيطاليا).

30- أن تواصل تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي اعتمدتها في عام 2005 للقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بغية الحد من الفقر، وبخاصة في المناطق المعزولة (المملكة العربية السعودية)؛ ألا تدخر جهداً في سبيل تعزيز برامج الحماية والمساعدة الاجتماعيتين، وبخاصة برامج تحويل الغذاء، والبرامج الإنمائية لصالح الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء الفقيرات، وبرامج الائتمانات الصغيرة التي أدت إلى نتائج إيجابية لصالح هذه الشريحة من المجتمع (فنزويلا)؛ أن تواصل تنفيذ التدابير والخطط والسياسات المحددة التي تركز أساساً على استئصال شأفة الفقر (زمبابوي)؛ أن تعمل على إيجاد فرص عمل وإتاحة خدمات اجتماعية لمواجهة التحديات الإنمائية ومكافحة الفقر (البحرين).

31- أن تواصل بذل جهود لضمان حق المواطنين في الغذاء (فييت نام).

32- أن تواصل العمل مع الأطراف المعنية على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة لتحسين الحالة الصحية، ولا سيما تعزيز صحة المرأة أثناء الحمل وفي فترة الرعاية بعد الولادة (المملكة العربية السعودية)؛ أن تواصل بذل جهودها في سبيل وضع خطة وطنية لإتاحة الرعاية الصحية للجميع دون تمييز (البحرين).

33- أن تواصل جهودها الإيجابية لتعزيز وحماية الحق في التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات (كوبا)؛ أن تواصل تعزيز التعليم غير النظامي بغية تحقيق مزيد من التقدم في الارتقاء بمستوى تعليم السكان (الصين).

34- أن تنفذ بصورة كاملة اتفاق **Chittagong Hill Tracts** على سبيل الأولوية، وأن تحدّد إطاراً زمنياً لتنفيذه تنفيذاً كاملاً (النرويج، أستراليا).

35- أن تشاطر البلدان النامية الأخرى خبرتَها وأفضل ممارساتها في مجال إعمال الحق في الغذاء والتصدي للفقر، وبخاصة في مجال الائتمان الصغير (ماليزيا).

36- أن تواصل، رغم العوائق، وبمساعدة وتعاون المجتمع الدولي، جهودها في سبيل مكافحة الفقر، ولا سيما في أوساط النساء، بما فيه الفقر المادي وغير المادي (في مجال الاستبعاد) (الجزائر)؛ أن تواصل بذل جهودها، بدعم ومساعدة دوليين، في سبيل تأمين احتياجات السكان الأساسية، ولا سيما في مجالات الغذاء واللباس والملجأ والتعليم (بوتان)؛ أن تواصل التصدي للفقر بدعم نشط من المجتمع الدولي (كمبوديا)؛ أن تسعى للحصول على مساعدة المجتمع الدولي للتصدي لجميع التحديات المشار إليها في تقريرها الوطني، وبخاصة الحد من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها وللتصدي لجميع مجال شبكات الأمان الاجتماعي والتمكين (السودان).

37- أن تواصل جهودها بمساعدة وتعاون المجتمع الدولي، لإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة بصفتها شريحة هامة من شرائح المجتمع التي تسهم بصفة هامة في تنمية البلد (الجزائر).

38- أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان ميدانياً، بالحصول على المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي (أذربيجان).

39- أن تدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لطلب بنغلاديش بناء القدرات والمساعدة التقنية لتخطّي الصعوبات والتحديات التي يواجهها البلد (فييت نام).

40- أن تبني، بمساعدة دولية، القدرات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها في إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات (مصر).

41- أن تواصل بذل جهودها في إطار مجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة تغير المناخ وحقوق الإنسان (الجزائر)؛ أن تواصل وتعزز جهودها، بدعم وتعاون دوليين، للتخفيف من الأثر السلبي لتغير المناخ، وكذلك برامج إدارة الكوارث (بوتان)؛ أن تواصل بذل جهودها في إدراج التنمية البيئية المستدامة في سياساتها، مراعية أثر الكوارث الطبيعية وتدهور الموارد الطبيعية في حقوق الإنسان رغم جميع التحديات القائمة (فلسطين).

42- أن تضمن مشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة في متابعة هذا الاستعراض (المملكة المتحدة).

95- وسيُدرج رد بنغلاديش على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية عشرة.

96- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تَنُمّ عن موقف الدولة (الدول) التي قدّمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل برمَّته.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Bangladesh was headed by H.E. Dr Dipu Moni, Minister for Foreign Affairs,and composed of 14 members:

Ms. Munira Khan, Member National Human Rights Commission;

Mr. Mahbubey Alam, Attorney General;

His Excellency Dr. Debapriya Bhattacharya, Ambassador and Permanent Representative, Bangladesh Permanent Mission, Geneva;

Mr. Md. Zulfiqur Rahman, Director General (United Nations), Ministry of Foreign Affairs;

Mr. Maksumul Hakim Chaudhury, Joint Secretary (Political), Ministry of Home Affairs;

Mr. Md. Mustafizur Rahman, Minister, Bangladesh Permanent Mission, Geneva;

Ms. Sumaiya Khair, Professor, Department of Law, University of Dhaka;

Mr. Muhammed Enayet Mowla, Counsellor, Bangladesh Permanent Mission, Geneva;

Mr. Khondker M Talha, Counsellor, Bangladesh Permanent Mission, Geneva;

Mr. Md. Nazrul Islam, Director (Foreign Minister's Office), Ministry of Foreign Affairs;

Ms. Nahida Sobhan, Director (United Nations), Ministry of Foreign Affairs;

Mr. Sharif Mostafa Karim, Deputy Secretary (Administration), Ministry of Law, Justice and Parliamentary Affairs;

Mr. Faiyaz Murshid Kazi, First Secretary, Bangladesh Permanent Mission, Geneva;

Ms. Shanchita Haque, Senior Assistant Secretary (UN-1), Ministry of Foreign Affairs.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية

**يعمّم مرفق التقرير بالصيغة التي ورد بها.

*سويسرا، واليمن، والدانمرك، والاتحاد الروسي، واليابان، وبيلاروس، وصربيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والكويت، وجامايكا، ولاتفيا، وأوزبكستان، وكندا، وأوروغواي، والجمهورية العربية السورية، وكولومبيا، والسويد، وعمان، وأوكرانيا، وسلوفاكيا، وأفغانستان، وملديف، وجيبوتي، والأردن، وبوركينا فاسو.